في مجال التمويل
والاقتصاد الإسلامي

الأبحاث الفائزة
2025 م

بوبيان
Boubyan

المركز الثاني

نعمل بإتقان

الذكاء الاصطناعي والرقابة الشرعية في بيئة التقنية المالية منطلقات تأصيلية لصياغة الأحكام الشرعية للمعاملات المصرفية

د. عواطف محمد علي العبد الهادي

أستاذ مساعد

قسم الفقه وأصوله

الملخص

تشهد المعاملات المالية المصرفية في العصر الحديث تطورات متسارعة ومعقدة، تُحدث تحديات كبيرة في مجال الفقه الإسلامي، مما يستدعي أدوات تحليلية دقيقة لفهم الواقع وتنزيل الأحكام عليه، **ويهدف البحث** إلى تسليط الضوء على دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة العملية الاجتهادية، من خلال توظيفها في المراحل الستة التي يمر بها الفقيه عند صياغة الحكم الشرعي للمعاملات المصرفية، وقد اعتمد البحث على **منهجية** تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي لتأصيل الإطار النظري، والمنهج الاستقرائي لرصد التطبيقات التقنية ذات الصلة، والمنهج التطبيقي لتقديم نماذج عملية تستخدم أكثر من نظام ذكاء اصطناعي لتطبيق تلك المراحل على مجموعة من المعاملات المصرفية ، **وأهمية البحث** تكمن في بيان المراحل الستة تفصيلاً: من تكييف المعاملة مصرفيًا، وفرز الأوصاف المؤثرة، وتحديد الأركان الأساسية، والإلحاق الفقهي، وتحليل العناصر المستجدة، ثم فحص أثر التركيب، مبينًا كيف يمكن للذكاء الاصطناعي دعم كل مرحلة عبر أدوات مثل: معالجة اللغة الطبيعية، وخوارزميات الاستدلال، وأنظمة دعم القرار، والتنبؤ بالمآلات، **ومشكلة البحث** تتلخص في كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز دقة وكفاءة المراحل التي يمر بها الفقيه في استنباط الأحكام الشرعية للمعاملات المصرفية مع الحفاظ على الأصول الشرعية **والنتائج التي** توصلنا إليها في البحث هي إمكانية بناء أنظمة ذكية قادرة على مساندة الفقيه المجتهد في العملية الاستنباطية دون أن تحل محله، وخلصنا إلى مجموعة من **التوصيات** منها: تطوير قواعد بيانات شرعية معيارية، وتوفير ضوابط شرعية لتوجيه استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى، وإنشاء بيئة تعاون بين المؤسسات الشرعية والتقنية، **ويرى الباحث** ضرورة الجمع بين أصول الفقه وقواعدة وتقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن إطار علمي دقيق في بيئة التقنية المالية فنتك، مما يسهم في تعزيز فاعلية الرقابة الشرعية، ورفع جودة الأحكام المتعلقة بالمنتجات المصرفية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاصطناعي- التكييف الفقهي-المعاملات المصرفية-التقنية المالية الإسلامية.

المقدمة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

تشهد المعاملات المالية المصرفية في العصر الحديث تطوراً سريعاً ومتلاحقاً، يجعل الفقهاء والباحثين في الشريعة الإسلامية أمام تحديات كبيرة في استنباط الأحكام الشرعية المناسبة لهذه المستجدات.

وفي ظل هذه التحديات، برزت تقنيات الذكاء الاصطناعي كأداة فاعلة في تحليل البيانات يمكن توظيفها لخدمة الفقه الإسلامي، وتيسير عملية صياغة الأحكام الشرعية للمعاملات المصرفية المعاصرة، في بيئة التقنية المالية الإسلامية فنتك.

وذلك لأن هناك مراحل يجب على الفقيه المجتهد تصورها قبل صياغة أي حكم شرعي وهي في الحقيقة تتطلب جهداً فكرياً عميقاً، وفهماً دقيقاً للنصوص الشرعية ومقاصدها، وإلماماً بواقع المعاملات المصرفية وتطبيقاتها، ومقدرة على تنزيل الأحكام على الوقائع، وتأتي تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقدم إمكانات هائلة في معالجة المعلومات وتحليلها، والكشف عن الأنماط والعلاقات، وتقديم الاستنتاجات الدقيقة، مما يجعلها أداة مساعدة للفقيه في هذه العملية المعقدة.

ويأتي هذا البحث ليسلط الضوء على دور الذكاء الاصطناعي في تسهيل تطبيق تلك المراحل المتصورة لصياغة الحكم الشرعي للمعاملات المصرفية، من خلال دراسة تأصيلية تطبيقية تستعرض الإمكانات المتاحة، والتحديات المتوقعة، والآفاق المستقبلية لهذا التوظيف، مع الحرص على الموازنة بين الاستفادة من التقنيات الحديثة وضمان الأصالة والالتزام بأصول الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في النقاط الآتية:

1. مواكبة التطورات التقنية المتسارعة وتوظيفها لخدمة العلوم الشرعية، وخاصة في مجال المعاملات المالية المعاصرة.
2. تقديم رؤية متكاملة حول كيفية الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تيسير عملية استنباط الأحكام الشرعية للمعاملات المصرفية.
3. المساهمة في تطوير المنهجية الفقهية في التعامل مع المستجدات المالية من خلال الاستعانة بالتقنيات الحديثة.
4. تعزيز دور المؤسسات المالية الإسلامية في تقديم منتجات وخدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بكفاءة وفعالية.

الهدف من البحث:

1. تأصيل المراحل التي يمر بها الفقيه عند صياغة الحكم الشرعي للمعاملة المصرفية.

2. استعراض تقنيات الذكاء الاصطناعي المتاحة وإمكانية توظيفها في خدمة الفقه الإسلامي.
3. تحليل كيفية استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في تسهيل كل مرحلة من مراحل صياغة الحكم الشرعي.
4. عرض تطبيقات عملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال المعاملات المصرفية الإسلامية.
٥. تقديم توصيات لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الفقه المالي الإسلامي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما هي المراحل التي يمر بها الفقيه عند صياغة الحكم الشرعي للمعاملات المصرفية؟
2. كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في تسهيل هذه المراحل؟
3. ما هي التقنيات والأدوات المتاحة في مجال الذكاء الاصطناعي التي يمكن توظيفها في خدمة الفقه المالي الإسلامي؟
4. ما هي الضوابط الشرعية والمنهجية للاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الفتوى والإفتاء؟

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات التي تربط مباشرة بين الذكاء الاصطناعي وصياغة الأحكام الشرعية بصورة عامة، وكذلك في مجال المعاملات المصرفية ومنها:

1 - رسالة ماجستير بعنوان (تأثير الذكاء الاصطناعي على اتخاذ القرار دراسة تطبيقية على بنك الراجحي)، سارة بنت محمد بن سعيد القحطاني باشراف د. محمد أمين نوز الدين صالح بوراوي، هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير الذكاء الاصطناعي على عملية اتخاذ القرار في مصرف الراجحي في منطقة عسير.

2 - دراسات كثيرة في أحكام المعاملات المالية الإسلامية وضوابطها: تناولت الضوابط الشرعية للمصرفية الإسلامية، لكن دون التركيز على دور الذكاء الاصطناعي فيها.

ومنها: دراسة (مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، بعض الجامعات العربية)" في استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى الشرعية" ، وبحث التقنيات الحديثة في خدمة الفقه الإسلامي" مقدم في (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز)، وفي البلوك تشين والعقود الذكية"؛ بعض الدراسات ربطت بين تقنية البلوك تشين وتطبيق الشروط الشرعية في العقود المالية.

3 - دراسات حول "التكنولوجيا المالية الإسلامية"، مقدم في جامعة الأزهر وجامعة القاهرة، مصر

4 - أبحاث عن "فقه المعاملات الرقمية مقدم في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا (IIUM)

والإضافة البحثية تتمثل في بيان ضرورة تصور وتأصيل مراحل صياغة الأحكام الشرعية بالتفصيل والتي تسهم في ضبط قرارت الرقابات الشرعية في المصارف الإسلامية مع الربط التطبيقي المباشرللذكاء الاصطناعي كتقنية حديثة جمعاً بين الفقه الإسلامي والتقنيات الحديثة، والذكاء الاصطناعي (AI) في بيئة التكنولوجيا المالية (فنتك).

منهج البحث:

يعتمد البحث على..

1. المنهج الوصفي التحليلي: لتوضيح مراحل صياغة الحكم الشرعي وتحليل إمكانات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال.

2. المنهج الاستقرائي: لاستقراء تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال العلوم الشرعية والمعاملات المالية.

٣. المنهج التطبيقي: لدراسة نماذج تطبيقية للاستفادة من الذكاء الاصطناعي في صياغة الحكم الشرعي لبعض المعاملات المصرفية المعاصرة.

حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على:

- الحدود الموضوعية: التركيزعلى تصور مراحل صياغة الأحكام الشرعية للمعاملات المصرفية ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها عملياً.

- الحدود الزمانية: استخدام بيانات حديثة تعكس التطورات الحالية في مجال الذكاء الاصطناعي وصياغة الأحكام الشرعية للمعاملات المصرفية الصادرة عن الرقابات الشرعية.

- الحدود المكانية: يمكن تطبيق النموذج المقترح على المؤسسات المالية الإسلامية .

خطة البحث:

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات عنوان البحث

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: تعريف الرقابة الشرعية.

المطلب الثالث: تعريف التقنية المالية(فنتك).

المطلب الرابع: تعريف الأحكام الشرعية.

المطلب الخامس: تعريف المعاملات المصرفية.

المبحث الثاني: مراحل صياغة الحكم الشرعي للمعاملة المصرفية ودور الذكاء الاصطناعي فيها.

المطلب الأول: مرحلة التكييف المصرفي للمعاملة ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها.

المطلب الثاني: مرحلة تمييز الأوصاف المؤثرة شرعًا من غير المؤثرة ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها.

المطلب الثالث: مرحلة تعيين أركان المعاملة المصرفية ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها

المطلب الرابع: مرحلة الإلحاق الفقهي ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها.

المطلب الخامس: مرحلة تحليل العناصر المستجدة غير المنصوصة ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها.

المطلب السادس: مرحلة تقويم أثر التركيبة المصرفية على الحكم الشرعي ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها.

الخاتمة والتوصيات

المبحث الأول

التعريف بمصطلحات عنوان البحث

العلم بالشئ فرع عن تصوره لذا سنبدأ بتعريف مصطلحات عنوان البحث في خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: تعريف الرقابة الشرعية.

المطلب الثالث: تعريف التقنية المالية(فنتك)

المطلب الرابع: تعريف الأحكام الشرعية.

المطلب الخامس: تعريف المعاملات المصرفية.

المطلب الأول

تعريف الذكاء الاصطناعي

تعريف الذكاء الاصطناعي (AI) باعتباره مركب إضافي هو: نظام حاسوبي قادر على محاكاة الوظائف الذكية للإنسان مثل التعلم والاستدلال واتخاذ القرار من خلال معالجة البيانات وتطبيق الخوارزميات، أي قدرة الأنظمة الرقمية على أداء المهام المعرفية التي تتطلب ذكاءً بشرياً [1].

---

(1) محمد، لمياء محسن، مجالات الذكاء الاصطناعي تطبيقات وأخلاقيات (العربي للنشر والتزيع ٢٠٢٤م)، ص١٨

المطلب الثاني

تعريف الرقابة الشرعية

تعريف الرقابة الشرعية باعتبارها مركب إضافي:

يقصد بالرقابة الشرعية إصدار الفتاوي والأحكام الشرعية المتعلقة بنشاط المؤسسة المالية ومتابعة تنفيذها والتأكد من سلامة تطبيقها، والتأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية شركة او مصرف لاحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوي الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى، ومراقبة سير العمل في المصارف الإسلامية في معاملاتهم المصرفية المختلفة للتحقق من التزام المصرف بخصائصه والتأكد من تحقيق أهدافه(2).

المطلب الثالث

تعريف التقنية المالية(فنتك)

تعريف التقنية المالية باعتبارها مركب إضافي:

أي هي التكنولوجيا المالية والتي يقصد بها استخدام التكنولوجيا لابتكار وتطوير وتحسين الخدمات المالية عن طريق دمج التكنولوجيا في القطاع المالي لتعزيز سهولة الاستخدام وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية وتوفير الكفاءة، والفنتك ثورة في صناعة الخدمات المالية، حيث تهدف).[3]إلى تحسين الوصول إلى التمويل وتيسير العمليات المالية للأفراد والشركات. (

المطلب الرابع

تعريف الأحكام الشرعية

تعريف الأحكام الشرعية باعتباره مركب إضافي:

الأحكام الشرعية جمع مفرده حكم شرعي: وهو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخييرأو الوضع (4)

---

(2) نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت أغسطس ٢٠١٢ م السلسلة ٥ العدد ١

(3) تكنلوجيا وحلول تقنية، وليد اليافعي ٢٠ إبريل ٢٠٢٤م.

(4) السبكي ،علي بن عبدالكافي المعروف بشيخ الإسلام، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي، الإبهاج شرح المنهاج (بيروت: دار الكتب العلمية١٤٠٤هـ)، ط١، ج١، ص:٥١، السلمي، عياض بن نامي، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله (الرياض: دار التدمرية ١٤٢٦هـ)، ط١، ص: ٢٤.

المطلب الخامس

تعريف المعاملات المصرفية

تعريف المعاملات المصرفية باعتبارها مركب إضافي هي: مجموعة العمليات والإجراءات المالية التي تتم بين المصارف وعملائها أو بين المصارف بعضها البعض، والتي تشمل تبادل الأموال والأصول المالية وإدارة الحسابات وتقديم الخدمات المالية المختلفة[5].

المبحث الثاني

مراحل صياغة الحكم الشرعي للمعاملات المصرفية ودور الذكاء الاصطناعي فيها

في ظل التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي وتزايد تعقيد المعاملات المصرفية المعاصرة، تبرز أهمية التأني في صياغة الأحكام الشرعية للمعاملات المصرفية، ويتحقق ذلك بتصور مراحل يتدرج معها الفقيه المجتهد للوصول إلى الحكم المناسب للمعاملة المصرفية المستحدثة، وفي هذا المبحث سنتعرف على هذه المراحل وترتيبها وتأصيلها ، ومن ثم نبين دور الذكاء الاصطناعي في كل مرحلة وكيفية الاستفادة من قدراته في معالجة البيانات وتحليلها للمساعدة في تطبيق مراحل الاستنباط الفقهي للحكم الشرعي للمعلاملات المصرفية المستحدثة، مع التأكيد على أنه أداة مساعدة للمجتهد وليس بديلاً عنه.

وسنتناول المبحث في ستة مطالب:

المطلب الأول: مرحلة التكييف المصرفي للمعاملة ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها.

المطلب الثاني: مرحلة تمييز الأوصاف المؤثرة شرعًا من غير المؤثرة ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها.

المطلب الثالث: مرحلة تعيين أركان المعاملة المصرفية ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها.

المطلب الرابع: مرحلة الإلحاق الفقهي ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها.

المطلب الخامس: مرحلة تحليل العناصر المستجدة غير المنصوصة ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها.

المطلب السادس: مرحلة تقويم أثر التركيبة المصرفية على الحكم الشرعي ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها.

---

(5)شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة مدخل تأصيلي (عمان: دار النفائس 2020م)، ص:١٥، الشمري، محمد ناظم نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، (عمان: دار زهران للنشر٢٠١٧م)، ص:١٢٢-١٢٣.

المطلب الأول

مرحلة التكييف المصرفي للمعاملة ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها

مرحلة تحليل طبيعة المعاملة المصرفية من الناحية الوظيفية وفهم آلياتها التشغيلية من خلال التكييف المصرفي للمعاملة من أهم المراحل التي ينبني عليها غيرها من المراحل وهو ما سنتحدث عنه في هذا المطلب بعد توضيح المراد منها وبيان أهميتها ومن ثم ذكر آلية التكييف المصرفي ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها وذلك في المسائل التالية:

المسألة الأولى: مفهوم التكييف المصرفي.

المسألة الثانية: أهمية التكييف المصرفي في صياغة الحكم الشرعي.

المسألة الثالثة: آلية التكييف المصرفي للمعاملة.

المسألة الرابعة: دور الذكاء الاصطناعي في تفعيل التكييف المصرفي.

المسألة الخامسة: أمثلة تطبيقية للذكاء الاصطناعي على المرحلة .

المسألة الأولى: مفهوم التكييف المصرفي: (6)

هو تحليل طبيعة المعاملة المصرفية من الناحية الوظيفية وبيان التصنيف التشغيلي لها حسب الأنظمة المصرفية، ومن ثم إرجاع المعاملة المصرفية المستجدة إلى أصولها الشرعية، وتصنيفها وفق العقود المسماة في الفقه الإسلامي، أو اعتبارها عقداً مستحدثاً وتطبيق القواعد الأصولية والفقهية العامة عليها. وهو منبثق من مفهوم التكييف الفقهي والذي هو رد المسألة المستجدة إلى أصل فقهي معتبر، أو إلحاقها بنظير لها في الحكم الشرعي وبيان انتمائها إلى أصل معين معتبر.

المسألة الثانية : أهمية التكييف المصرفي في صياغة الحكم الشرعي(7)

التكييف المصرفي يعد الخطوة الأولى والأساسية في استنباط الحكم الشرعي للمعاملة المصرفية، فهو يمثل مرحلة التصور التي تسبق مرحلة التصديق أي إصدار الحكم وتتجلى أهميته في:

1. تمييز المعاملة المصرفية عن غيرها من المعاملات المشابهة، وبالتالي تجنب الخلط في الأحكام.
2. تحديد المرجعية الفقهية للمعاملة المصرفية، مما يسهل عملية استنباط الحكم الشرعي لها.
3. تطبيق القواعد والضوابط الشرعية المناسبة على المعاملة بناءً على تكييفها.

---

(6) شبير، محمد عثمان، التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية، (دمشق: دار القلم١٤٣٥ه)، ط٢ص:٣٠، الديبان، ديبان محمد، المعاملات المالية أصالة ومعاصرة (مصر: دارااللؤلؤة ١٤٣٢ه)، ط٢ ج:١، ص:١١، القحطاني، مسفر، منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة (جدة: دار الأندلس الخضراء١٤٢٤ه) ص:٣٥٤، الميمان، ناصر بن محمد، التكييف الفقهي للمعاملات المصرفية المعاصرة، (مكة المكرمة: معهد البحوث والإحياء الإسلامي ٢٠١٤)

(7) ينظر التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية، محمد عثمان شبير، ص:٤١-٤٥.

4. تحديد الآثار المترتبة على المعاملة في ضوء تكييفها الشرعي.

المسألة الثالثة : آلية التكييف المصرفي للمعاملة : (8)

تمر عملية التكييف المصرفي بعدة خطوات أساسية:

أولاً: الفهم الدقيق للمعاملة المصرفية: دراسة المعاملة من جوانبها كافة، وفهم طبيعتها، وكيفية تنفيذها، وآثارها القانونية، والاقتصادية.

ثانياً: تفكيك المعاملة إلى عناصرها الأساسية عن طريق تجزئة المعاملة المركبة إلى عقود بسيطة لتسهيل عملية التكييف.

ثالثاً: المقارنة بالعقود المسماة وهي التي لها أسماء وأحكام خاصة في الفقه الإسلامي كالبيع والإجارة والمضاربة والمشاركة، ومقارنة عناصر المعاملة بالعقود المسماة في الفقه الإسلامي للوقوف على أوجه الشبه والاختلاف.

رابعاً: تحديد التكييف المناسب للمعاملة بناءً على المقارنة، سواء كانت تندرج تحت عقد مسمى أو مستحدث.

المسألة الرابعة : دور الذكاء الاصطناعي في تفعيل التكييف المصرفي : (9)

يُعد التكييف المصرفي تحليلًا لوظيفة المعاملة المصرفية وتصنيفها وفق الأنظمة الشرعية، بإرجاعها لأصولها الفقهية أو تصنيفها كعقد مستحدث مهماً في كونه أساسًا لاستنباط الحكم الشرعي، بتمييز المعاملة وتحديد مرجعيتها الفقهية.

ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دوراً محورياً في تفعيل وتطوير عملية التكييف المصرفي من خلال:

أولاً: تحليل هيكل المعاملة المصرفية:

باستخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) لفهم وتحليل نصوص العقود والاتفاقيات المصرفية.

وتطبيق خوارزميات التعلم الآلي لاستخراج العناصر الأساسية في المعاملة وتصنيفها.

ثانياً: المقارنة مع قاعدة بيانات العقود الشرعية:

عن طريق إنشاء قاعدة بيانات شاملة للعقود المسماة في الفقه الإسلامي بخصائصها وشروطها،

---

(8) ينظر التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية، محمد عثمان شبيرص:٦١-٧١، الدويك، نداء عزيز سالم، رسالة ماجستير التكييف الفقهي للنوازل المعاصرة دراسة تأصيلية تطبيقية، بإشراف أ.د. حسن مطاوع الترتوري(القدس/فلسطين١٤٤٤ه)، ص:٧١.

(9) الزهراني، أحمد وعلي السبيعي، بحث بعنوان"استخدام الذكاء الاصطناعي في التكييف الشرعي للمنتجات المصرفية دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد٣٤، عدد٢١، ص:٤٥-٨٠.

وتطوير نظام ذكي للمقارنة بين عناصر المعاملة المصرفية وخصائص العقود الفقهية المخزنة، باستخدام تقنيات التشابه الدلالي (Semantic Similarity) لقياس درجة التطابق بين المعاملة المستجدة والعقود التقليدية.

ثالثاً: اقتراح التكييفات المحتملة:استخدام نماذج الاستدلال (Reasoning Models) لترتيب التكييفات المحتملة حسب درجة الملاءمة، وتطبيق أنظمة دعم القرار (Decision Support Systems) لمساعدة المجتهد في اختيار التكييف الأنسب.

رابعاً: تحليل الآثار المترتبة على التكييف:

عن طريق استخدام المحاكاة (Simulation) لتوقع الآثار المترتبة على تبني تكييف معين للمعاملة، وتطبيق تقنيات التنبؤ (Predictive Analytics) للكشف عن المآلات المحتملة للمعاملة في ضوء تكييفها.

المسألة الخامسة: مثال تطبيقي للذكاء الاصطناعي على المرحلة:

التطبيق العملي لمرحلة التكييف المصرفي على معاملة (بيع المرابحة للآمر بالشراء) في نظام الذكاء الاصطناعي ديب سيك(10)

المطلب الثاني

تمييز الأوصاف المؤثرة شرعًا من غير المؤثرة ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها

إن عملية فرز الخصائص الجوهرية التي تؤثر في الحكم الشرعي (كوجود الربا أو الغرر) عن العناصر الشكلية غير المؤثرة (كالوسائل التقنية المحايدة) مرحلة في غاية الأهمية لأنها تؤثر مباشرة على الحكم الشرعي النهائي لذا سنتحدث في هذا المطلب عن مفهوم الأوصاف المؤثرة وغير المؤثرة وأهميتها ومعايير تمييزها ودور الذكاء الاصطناعي في ذلك في المسائل التالية:

المسألة الأولى: مفهوم الأوصاف المؤثرة شرعًا ومصطلحاتها.

المسألة الثانية: أهمية تمييز الأوصاف المؤثرة من غيرها في صياغة الحكم الشرعي للمعاملة المصرفية.

---

(10) شركة ذكاء اصطناعي صينية تعمل على تطوير نماذج لغوية كبيرة مفتوحة المصدر في مجال تعلم الآلة وحقق نتائج أفضل من غيره في معيار الاستدلال المنطقي اصدر٢٠٢٣م. ويكيبيديا موسوعة الحرة١٢/مايو/٢٠٢٥م

المسألة الثالثة: معايير تمييز الأوصاف المؤثرة من غير المؤثرة.

المسألة الرابعة: منهجية تمييز الأوصاف المؤثرة في المعاملات المصرفية.

المسألة الخامسة: دور الذكاء الاصطناعي في تمييز الأوصاف المؤثرة.

المسألة السادسة: أمثلة تطبيقية للذكاء الاصطناعي على المرحلة.

المسألة الأولى: مفهوم الأوصاف المؤثرة شرعًا ومصطلحاتها(11)

الأوصاف المؤثرة شرعًا هي تلك الصفات والخصائص التي يترتب على وجودها أو عدمها تغير في الحكم الشرعي، وهي التي اعتبرها الشارع في ترتيب الأحكام عليها، سواء بالنص أو بالاستنباط أي ما اعتبر عينه في عين الحكم؛ وسميت بذلك لظهورها وتأثيرها.

المسألة الثانية: أهمية تمييز الأوصاف المؤثرة من غيرها في صياغة الحكم الشرعي للمعاملة المصرفية (12)

تعتبر عملية تمييز الأوصاف المؤثرة من غير المؤثرة خطوة حاسمة في استنباط الحكم الشرعي للمعاملة المصرفية، وتتجلى أهميتها في:

1. تحديد مناط الحكم بمعرفة العلة التي يدور معها الحكم الشرعي وجودًا وعدمًا.
2. تنقية المعاملة من الشوائب التي قد تؤثر سلبًا على الحكم الشرعي.
3. تيسير عملية القياس، بتحديد أوجه الشبه المؤثرة بين الأصل والفرع مما يسهل عملية إلحاق الفرع بالأصل.

٤. تجنب الخلط بين المعاملات المتشابهة بالتمييز الدقيق للأوصاف المؤثرة وغير المؤثرة لعدم الخلط بين المعاملات المصرفية المتشابهة في الشكل المختلفة في الجوهر.

المسألة الثالثة: معايير تمييز الأوصاف المؤثرة من غير المؤثرة(13)

تعتمد عملية تمييز الأوصاف المؤثرة شرعًا من غير المؤثرة على عدة معايير، منها:

---

(11) البخاري، علاء الدين، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (إسطنبول: شركة الصحافة العثمانية١٣٠٨ه)، ط١، ج:١، ص:٥٣٤، الشاطبي، إبراهيم بن موسي، الموافقات في أصول الاشريعة، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان (دار ابن عثمان)، ط١، ج:٢، ص:٥٣٤.

(12) الفاسي، محمد الطيب، مفتاح الوصول إلى علم الأصول (دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية١٤٢٥ه)، ط١، ج:١، ص:٢٩٥.

(13) ابن أمير الحاج، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن الهمام، التقرير والتحبير على تحرير الكمال (القاهرة: دار الكتب العلمية١٤٠٣)، ط٢ج:٣، ص:١٤٩، الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي (بيروت: دار الكتب العلمية١٤١٣ه)، ط١، ج:١، ص:٣٢٠.

الأول: معيار النص الشرعي؛ إذا دل النص الشرعي على اعتبار وصف معين، كان هذا الوصف مؤثرًا شرعًا.

الثاني: معيار الإجماع؛ إذا أجمع العلماء على اعتبار وصف معين في الحكم، كان مؤثرًا.

الثالث: المناسبة؛ ومدى ملاءمة الوصف للحكم بحيث يحقق مقصودًا شرعيًا من جلب مصلحة أو دفع مفسدة.

الرابع: الدوران؛ وهو دوران الحكم مع الوصف وجودًا وعدمًا، مما يدل على تأثيره في الحكم.

الخامس: السبر والتقسيم؛ وهو حصر الأوصاف المحتملة للتأثير ثم إبطال بعضها وإثبات البعض الآخر.

السادس: تنقيح المناط؛ وهو تهذيب العلة وتنقيتها من الأوصاف الطردية.

المسألة الرابعة: منهجية تمييز الأوصاف المؤثرة في المعاملات المصرفية(14)

تتطلب عملية تمييز الأوصاف المؤثرة من غيرها في المعاملات المصرفية اتباع منهجية علمية دقيقة، تتضمن:

المنهجية الأولى: منهجية الاستقراء الفقهي، وهي دراسة النصوص الفقهية المتعلقة بالمعاملات المالية لتحديد الأوصاف التي اعتبرها الفقهاء مؤثرة.

المنهجية الثانية: منهجية التحليل العلمي، أي تحليل المعاملة المصرفية وتفكيكها إلى عناصرها الأساسية.

المنهجية الثالثة: منهجية المقارنة، وهي مقارنة عناصر المعاملة المصرفية بنظائرها في الفقه الإسلامي لتحديد أوجه الشبه المؤثرة.

المنهجية الرابعة: منهجية النظر في المآلات، أي دراسة آثار المعاملة المصرفية وانعكاساتها على الأفراد والمجتمع.

المنهجية الخامسة: منهجية الموازنة بين المصالح والمفاسد بتقييم المعاملة في ضوء المصالح والمفاسد المترتبة عليها.

---

(14) الريسوني، أحمد، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي (الرياض، السعودية: الدار العالمية للكتاب الإسلامي ٢٠٠٠م) ط٢، ص:٢٥٩، السويلم، سامي، قضايا في الاقتصاد والتمويل الإسلامي (الرياض: دار كنوز إشبيليا١٤٣٠ه) د. الندوي، علي أحمد، القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي (دار عالم المعرفة١٤١٩ه) ص:٢٧٠، ٢٧٤.

المسألة الخامسة : دور الذكاء الاصطناعي في تمييز الأوصاف المؤثرة[15]

يتمثل التمييز بين الأوصاف المؤثرة شرعًا وغير المؤثرة في كونه مرحلة حاسمة لتحديد الحكم الشرعي، عبر معايير مثل النص الشرعي والإجماع والمناسبة. وتكمن أهميته في ضبط التكييف الفقهي وتجنب الخلط بين المعاملات المتشابهة، مما يعزز الدقة والكفاءة في عملية التمييز، ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم بشكل فعال في عملية تمييز الأوصاف المؤثرة شرعًا من غير المؤثرة من خلال:

أولاً: تحليل النصوص الفقهية:

استخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) لاستخراج الأوصاف التي اعتبرها الفقهاء مؤثرة في الأحكام وتطبيق الخوارزميات الدلالية (Semantic Algorithms) لتحديد العلاقات بين الأوصاف والأحكام ومن ثم بناء قاعدة معرفية (Knowledge Base) تتضمن الأوصاف المؤثرة في مختلف أبواب المعاملات.

ثانياً : تحليل هيكل المعاملات المصرفية:

عن طريق تطبيق تقنيات التعلم الآلي في تحليل خصائص المعاملات المصرفية وتصنيفها.

عن طريق استخدام خوارزميات التجميع (Clustering Algorithms) لتجميع المعاملات المتشابهة وتحديد الخصائص المشتركة بينها، ومن ثم تطوير نماذج استدلالية (Inference Models) لاستنتاج الأوصاف المؤثرة في المعاملات الجديدة بناءً على المعاملات السابقة.

ثالثاً: تقييم تأثير الأوصاف:

استخدام تقنيات التعلم العميق (Deep Learning) لقياس درجة تأثير الأوصاف المختلفة على الحكم الشرعي وتطبيق نظرية الاحتمالات (Probability Theory) لتقدير احتمالية تأثير وصف معين على الحكم واستخدام أنظمة دعم القرار (Decision Support Systems) لمساعدة المجتهد في تحديد الأوصاف المؤثرة.

رابعاً: النظر في المآلات:

باستخدام تقنيات التنبؤ (Predictive Analytics) لتوقع آثار المعاملة المصرفية على الأفراد والمجتمع. وتطبيق نماذج المحاكاة (Simulation Models) لتقييم تأثير الأوصاف المختلفة على مآلات المعاملة. وتطوير نظم خبيرة (Expert Systems) للموازنة بين المصالح والمفاسد المترتبة على المعاملة.

---

(15) الخضري، عبد الله محمد العريفي، بحث بعنوان"الذكاء الاصطناعي في الفتوى المالية تحليل الاوصاف الشرعية باستخدام التعليم الآلي"مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة القاهرة٢٠٢٣، مجلد١٢، عدد٣، ص١١٢،١٥٠، الغامدي خالد وسعيد المرزوقي، بحث بعنوان"التنقيب عن البيانات في الفقه المالي تطبيقات الذكاء الاصطناعي استخراج الاوصاف الحاكمة"، سلسلة أبحاث مركز دبي للإقتصاد، الإصدار٤٥.

خامساً: تطبيق قواعد الاستدلال الفقهي:

ببرمجة قواعد الاستدلال الفقهي (مثل السبر والتقسيم وتنقيح المناط) في نظم الذكاء الاصطناعي. وتطوير خوارزميات للتعامل مع الحالات الغامضة والمشكوك في تأثيرها.

وأخيراً إنشاء نظام استنتاجي (Inference Engine) يحاكي عملية الاستدلال الفقهي في تمييز الأوصاف المؤثرة.

المسألة السادسة: أمثلة تطبيقية للذكاء الاصطناعي على المرحلة

التطبيق العملي لمرحلة فرز الأوصاف على معاملة (بيع المرابحة للآمر بالشراء) في نظام الذكاء الاصطناعي كلود[16]:

المطلب الثالث

تعيين أركان المعاملة المصرفية ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها

المعاملات المصرفية تقوم على أركان أساسية يجب توافرها لصحة العقد شرعاً، ويُعد تعيين هذه الأركان خطوة محورية في المراحل الذهنية لصياغة الحكم الشرعي للمعاملات المصرفية، ، وللذكاء الاصطناعي دور فاعل في تيسير هذه العملية وتحسين دقتها لذا سنتحدث عن ذلك كله في هذا المطلب بإذن الله في المسائل التالية:

المسألة الأولى: المراد بأركان المعاملة المصرفية.

المسألة الثانية: الأركان الأساسية للمعاملات المصرفية.

المسألة الثالثة: دور الذكاء الاصطناعي في تعيين أركان المعاملة المصرفية.

المسألة الرابعة: أمثلة تطبيقية للذكاء الاصطناعي على المرحلة.

---

(16) هو روبوت دردشة يعمل بالذكاء الاصطناعي ويعتمد على نماذج ال لغوية واسعة النطاق والطالبات بأسلوب بشري يستجيب لإنشاء أشكال متنوعة من المحتوى. أنشئ٢٠٢٣م ويتم تحديثه باستمرار. فهم الذكاء جرامرلي.١٦/ديسمبر/٢٠٢٤م

المسألة الأولى : المراد بأركان المعاملة المصرفية[17]

الركن في اللغة هو أحد الجوانب التي يستند إليها ويقوم بها، وركن الشيء جانبه القوي.

وفي الاصطلاح الفقهي: هو الداخل في حقيقة الشئ المحقق لماهيته، وما يتم به الشئ.

وأركان المعاملة المصرفية هي العناصر الأساسية التي لا تقوم المعاملة إلا بها، وتختلف باختلاف نوع المعاملة.

المسألة الثانية : الأركان الأساسية للمعاملة المصرفية[18]

تتضمن المعاملات المصرفية بشكل عام ثلاثة أركان أساسية:

الركن الأول: العاقدان، وهما أطراف المعاملة، ويشمل ذلك المصرف والعميل، ويشترط فيهما:

- الأهلية الشرعية (البلوغ، العقل، الرشد).
- الصفة القانونية .
- توفر الولاية على محل العقد.

الركن الثاني: الصيغة، وتتمثل في الإيجاب والقبول، وقد تطورت من الصيغة الشفهية التقليدية إلى؛ النماذج الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، والموافقات الرقمية عبر التطبيقات المصرفية،

الركن الثالث: محل العقد

وهو موضوع المعاملة من مال أو منفعة، ويشترط فيه:

- أن يكون مالاً متقوماً شرعاً.
- معلوماً للطرفين علماً نافياً للجهالة المفضية للنزاع.
- مقدور التسليم.
- خالياً من الربا والغرر الفاحش.

---

(17)النملة،عبد الكريم بن علي بن محمد، المهذب في علم أصول الفقه (الرياض: مكتبة الرشد ١٤٢٠ه)، ط١، ج:٥، ص: ١٩٦٣.

الزركشي، محمد بن بهادر، البحر المحيط في أصول الفقه (دار الكتبي1994م)، ج:٢، ص:١١٢.

(18) الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب الشافعي، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، المحقق: مكتبة البحوث والدراسات (بيروت: دار الفكر)، ج:٢، ص:٢٧٦، الأنصاري، زكريابن محمد بن زكريا، زين الدين أبو يحي السنيكي، أسني المطالب في شرح روض الطالب ومعه حاشية الرافعي الكبير (دار الكتاب الإسلامي)، ج:٢، ص:٢.

المسألة الثالثة: دور الذكاء الاصطناعي في تعيين أركان المعاملة المصرفية[19]

يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا محوريًا في تعيين هذه الأركان عبر تحليل الوثائق بأكثر من نظام، والتحقق من أهلية المتعاقدين بالبيومترية، وضمان صحة الصيغة عبر توثيق الموافقات الإلكترونية، وفحص شرعية محل العقد بكشف الشبهات المالية، ومراقبة الغرض من المعاملة لضمان الامتثال الشرعي، وكلها ذات أهمية لقوة شرعية المعاملة المصرفية ودوره يتضح بالنقاط التالية:

أولاً: تحليل وثائق المعاملة، يستطيع الذكاء الاصطناعي تحليل المستندات والوثائق المصرفية واستخراج أركان المعاملة منها بدقة عالية، من خلال أمرين :

الأول: تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) لفهم بنود العقود

الثاني: أنظمة التعرف الضوئي على الحروف (OCR) لتحويل الوثائق الورقية إلى نصوص رقمية قابلة للتحليل.

ثانياً: التحقق من أهلية المتعاقدين، حيث يساهم الذكاء الاصطناعي في التحقق من هوية العملاء باستخدام تقنيات التعرف على الوجه والبصمات ومراجعة السجلات الائتمانية والقانونية للعملاء ومن ثم تقييم الملاءة المالية للعملاء وقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم.

ثالثاً: توثيق الصيغة وضمان صحتها، يعمل الذكاء الاصطناعي على التأكد من تطابق الإيجاب والقبول وتسجيل وتوثيق الموافقات الإلكترونية وكشف أي تلاعب أو تزوير في التوقيعات الإلكترونية وأخيراً توفير نماذج عقود متوافقة مع المعايير الشرعية.

رابعاً: التحقق من شرعية محل العقد؛ إذ يساعد الذكاء الاصطناعي في فحص طبيعة الأصول محل التعاقد ومدى توافقها مع الضوابط الشرعية ومن ثم تقييم المخاطر المرتبطة بمحل العقد، وتصنيف المعاملات وفق معايير الحلال والحرام، ثم كشف أي شبهات ربوية أو غررية في المعاملة

خامساً: مراقبة الغرض من المعاملة، فيقوم الذكاء الاصطناعي بـ تحليل أنماط المعاملات للكشف عن أي أغراض مشبوهة ومراقبة امتثال المعاملات للوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و تنبيه الجهات المختصة عند اكتشاف معاملات مشبوهة.

---

(19) القره داغي، علي محيي الدين، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المالية الإسلامية (بيروت: دار البشائر الإسلامية 2021م)، ص:178، المصري، رفيق، مجلة الاقتصاد الإسلامي عنوان البحث "تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المعاملات المالية الإسلامية". (2019م) المجلد 32، العدد 2، ص:45-67، أبو غدة، عبد الستار بحث"العقود الإلكترونية في ضوء الفقه الإسلامي"، مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2020م)، الدورة 25، ص23-45، سعيد، محمد، بحث "تطبيقات الرقابة الشرعية الآلية في المصارف الإسلامية"، المجلة العالمية للدراسات الفقهية المعاصرة. (2022م)، العدد 18، ص: 134-156.

المسألة الرابعة : مثال تطبيقي للذكاء الاصطناعي على المرحلة

التطبيق العملي لمرحلة تعيين أركان المعاملة المصرفية على معاملة بيع المرابحة للآمر بالشراء في نظام الذكاء الاصطناعي جات جيبيتي[20] وتلكم النتيجة :

المطلب الرابع

الإلحاق الفقهي ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها

يُعد الإلحاق الفقهي من أهم المراحل الذهنية في صياغة الحكم الشرعي للمعاملات المصرفية، حيث يمثل عملية تصنيف المعاملات المالية المعاصرة تحت الأوعية الشرعية المعروفة، وقد أصبح للذكاء الاصطناعي دور محوري في تيسير هذه العملية وزيادة دقتها في ظل تعقد المعاملات المصرفية الحديثة، وربط العناصر المصرفية بأحكامها الشرعية المسبقة (كالبيع، الإجارة، المضاربة، أو السلم) بناءً على أوجه التطابق لذا سنتحدث في هذا الطلب عن المسائل التالية:

المسألة الأولى: مفهوم الإلحاق الفقهي وحجيته.

المسألة الثانية: الأوعية الشرعية الرئيسية للمعاملات المصرفية.

المسألة الثالثة: منهجية الإلحاق الفقهي للمعاملات المصرفية.

المسألة الرابعة: دور الذكاء الاصطناعي في الإلحاق الفقهي للمعاملات المصرفية.

المسألة الخامسة: أمثلة تطبيقية للذكاء الاصطناعي على المرحلة.

المسألة الأولى: مفهوم الإلحاق الفقهي وحجيته[21]

---

(20) روبوت دردشة يعمل بالذكاء الاصطناعي ويستخدم معالجة اللغة الطبيعية لإنشاء حوارات تحوية وهو ذكاء توليدي أطلق في٢٠٢٢م. ما هو الذكاء التوليد. أمانداهتلر.٤/ مارس /٢٠٢٥م.

(21)عبدالوهاب، علي جمعة محمد، المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية (القاهرة: دار السلام ١٤٢٢ه)، ط٢، ص:٣١٤، الباحسين، يعقوب بن عبد الوهاب، التخريج عند الفقهاء والأصوليين دراسة نظري تطبيقية تأصيلية (الرياض: مكتبة الرشد١٤١٤ه) ص:٥٩، ينظرالموافقات في أصول الشريعة، إبراهيم بن موسى الشاطبي، ط١، ج:3، ص:173، الزحيلي، وهبة بن مصطفى، أصول الفقه الإسلامي (دمشق: دار الفكر، 2018 م) ط٤، ج:١، ص: 635.

الإلحاق الفقهي هو: إدراج النوازل والمستجدات تحت أصل فقهي معروف، أو تكييفها على ضوء مسألة منصوص عليها في كتب الفقه لاشتراكهما في العلة أو المناط.

ويُعرف أيضاً بالتخريج الفقهي.

وتستمد حجية الإلحاق الفقهي من:

- القياس الشرعي كمصدر معتبر من مصادر التشريع.
- إجماع الفقهاء على اعتبار النظائر والأشباه في الاجتهاد.
- المصلحة المتحققة من إيجاد الأحكام للمستجدات.

المسألة الثانية: الأوعية الشرعية الرئيسية للمعاملات المصرفية[22]

أولاً: عقود المعاوضات، وتشمل: البيع بأنواعه (مساومة، مرابحة، سلم، استصناع)، والإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، والصرف.

ثانياً: عقود المشاركات، وتتضمن: المضاربة، والشركة بأنواعها، والمزارعة والمساقاة.

ثالثاً: عقود التوثيقات، مثل: الرهن، والكفالة، والضمان، وخطابات الضمان المصرفية.

رابعاً: عقود التبرعات، وتشمل: القرض الحسن، والهبة، والوقف، والصدقة.

المسألة الثالثة: منهجية الإلحاق الفقهي للمعاملات المصرفية[23]

المنهجية الأولى: تحليل المعاملة المصرفية وتجزئتها عن طريق ثلاث خطوات:

الأولى: تفكيك المعاملة وبيان أركانها الثلاثة.

الثانية: دراسة الشروط والالتزامات المتبادلة فيها.

الثالثة: تحديد العلاقات التعاقدية بين الأطراف.

المنهجية الثانية: ردها إلى الأوعية الشرعية عن طريق ثلاث خطوات:

أولاً: مقابلة خصائص المعاملة مع العقود الشرعية المعروفة.

ثانياً: تحديد أوجه الشبه والاختلاف بينها.

ثالثاً: مراعاة المقاصد والغايات من المعاملة.

المنهجية الثالثة: تحديد التكييف الفقهي الأنسب عن طريق ثلاث خطوات:

أولاً: مراعاة أن الأصل في المعاملات الإباحة.

---

(22)القره داغي، علي محيي الدين، المدخل إلى فقه المعاملات المالية المعاصرة (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2019م) ص:89-112.

(23) ينظرالمعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، محمد عثمان الشبير ص:45-68.

ثانياً: اختيار الوعاء الشرعي الأقرب للمعاملة.

ثالثاً: الالتزام بالضوابط الشرعية العامة لكل عقد.

المسألة الرابعة : دور الذكاء الاصطناعي في الإلحاق الفقهي للمعاملات المصرفية[24]

يمثل الإلحاق الفقهي للمعاملات المصرفية تحت الأوعية الشرعية المعروفة حجر الزاوية في صياغة الحكم الشرعي لها، ويساهم الذكاء الاصطناعي بدور محوري في تيسير هذه العملية وزيادة دقتها من خلال تحليل المعاملات ومقارنتها بالعقود الشرعية واقتراح التكييف الفقهي المناسب ويتبين ذلك ب:

أولاً: يمكن للذكاء الاصطناعي بناء وإدارة قواعد بيانات فقهية متكاملة تحتوي على تصنيف منهجي للعقود الشرعية وخصائصها، وكذلك الفتاوى والقرارات المجمعية المتعلقة بالمعاملات المصرفية والسوابق الفقهية في تكييف المعاملات المعاصرة.

ثانياً: يساهم الذكاء الاصطناعي في تحليل المعاملات المصرفية واستخراج السمات الرئيسية للمعاملة من العقود والمستندات، وتحديد الهيكل القانوني والاقتصادي للمعاملة، ورصد المصطلحات والشروط ذات الدلالة الفقهية ثم تحليل البنية التعاقدية للمعاملة باستخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP)

ثالثاً: يقوم الذكاء الاصطناعي بمقارنة خصائص المعاملة مع قاعدة بيانات العقود الشرعية ثم حساب نسب التشابه مع كل وعاء شرعي معروف، ثم تحديد الأوعية الشرعية الأكثر ملاءمة، واستخدام الخوارزميات التصنيفية (Classification Algorithms) للإلحاق الفقهي.

رابعاً: يستطيع الذكاء الاصطناعي تقديم اقتراحات متعددة للتكييف الفقهي مرتبة حسب درجة الملاءمة، وتوضيح أسباب كل تكييف ومدى توافقه مع المعاملة وكذلك تقديم البدائل الشرعية عند اكتشاف مخالفات شرعية، ومن ثم محاكاة نماذج الاستدلال الفقهي باستخدام الشبكات العصبية العميقة (Deep Neural Networks)

ومع ذلك، يظل العنصر البشري المتمثل في الفقيه والمجتهد عنصراً أساسياً في عملية الإلحاق الفقهي، حيث يقوم بتوجيه أنظمة الذكاء الاصطناعي ومراجعة مخرجاتها والتأكد من سلامتها من الناحية الشرعية.

---

(24)الرفاعي، محمد نعيم، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 2022م، العدد 35، ص78-92، العمراني، عبد الله، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التكييف الفقهي للمنتجات المصرفية، المؤتمر الدولي للمالية الإسلامية. (2021م)، كوالالمبور، ص:126-147.

المسألة الخامسة: أمثلة تطبيقية للذكاء الاصطناعي على المرحلة

تم توجية طلب لنظام الذكاء الاصطناعي جيميناي[25] لتطبيق مرحلة الإلحاق الفقهي لمعاملة التسليم الموازي فكانت النتيجة..

المطلب الخامس

تحليل العناصر المستجدة غير المنصوصة ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقها

ومع ظهور عناصر مستجدة في المعاملات المصرفية المستحدثة والتي لم يرد فيها نص شرعي صريح، فإنه قد يكون لها أوعية شرعية وقد لا يكون مما يستدعي تحليلها وتقييمها من منظور شرعي للوصول إلى الحكم الملائم، وهذا ماسنوضحه في هذا المطلب مع بيان دور الذكاء الاصطناعي في تحليل هذه العناصر المستجدة ومعالجتها وفق القواعد والأصول الشرعية وردها إليها إن أمكن في المسائل التالية:

المسألة الأولى: ماهي العناصر المستجدة غير المنصوصة.

المسألة الثانية: أهمية تحليل العناصر المستجدة.

المسألة الثالثة: منهجية تحليل العناصر المستجدة من منظور شرعي.

المسألة الرابعة: دور الذكاء الاصطناعي في تحليل العناصر المستجدة.

المسألة الخامسة: ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل العناصر المستجدة.

المسألة السادسة: أمثلة تطبيقية للذكاء الاصطناعي على المرحلة.

المسألة الأولى: ماهية العناصر المستجدة غير المنصوصة : [26]

هي المكونات والخصائص الحديثة في المعاملات المصرفية التي لم يرد بشأنها نص شرعي مباشر من الكتاب أو السنة، ولم تُعرف في اجتهادات الفقهاء السابقين بصورتها المعاصرة

---

(25) نظام ذكاء اصطناعي كبير تم تطويره من قبل شركة Google يهدف إلى تقديم تجربة تفاعلية أكثر ذكاء في المحادثات النصية.ديميس هيسابين. نموذج الذكاء الاصطناعي الأكبر والأكثر تطورا لدينا مدونة Google.الحولي، بسيوني محمد. رؤية الإسلام للتأثير المبتكر(مثابة الابداع للطباعة والنشر١٤٤٦ه) .

(26)الزحيلي، وهبة، المعاملات المالية المعاصرة (دمشق: دار الفكر2018م)، ص:28.

المسألة الثانية : أهمية تحليل العناصر المستجدة: (27)

تظهر أهمية تحليل العناصر المستجدة في عدة أمور:

1. تمييز العناصر المقبولة شرعاً من غيرها.
2. وضع الضوابط الشرعية اللازمة للتعامل مع العناصر المستجدة.
3. تحديد مدى توافق العناصر المستجدة مع مقاصد الشريعة.
4. الكشف عن المآلات الشرعية للمعاملة المصرفية.

المسألة الثالثة : منهجية تحليل العناصر المستجدة من منظور شرعي (28)

ويمكن جمعها في ثلاث منهجيات:

المنهجية الأولى: تفكيك المعاملة إلى عناصرها الأساسية عن طريق:

- تحديد المكونات الرئيسية والفرعية للمعاملة، وفصل العناصر الأصيلة عن العناصر المستجدة، ومن ثم تصنيف العناصر حسب طبيعتها وأثرها في المعاملة.

المنهجية الثانية: تطبيق القواعد الفقهية عند النظر في العناصر المستجدة وهي:

- قاعدة الأصل في المعاملات الإباحة.
- قاعدة اعتبار المآلات والنتائج.
- قاعدة اعتبار العرف المصرفي المعتبر شرعاً.
- قاعدة الحاجة تنزل منزلة الضرورة.
- قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

المنهجية الثالثة: تحديد الموقف الشرعي من العناصر المستجدة:

- إما القبول الكامل للعناصر المتوافقة مع القواعد الشرعية.
- أوالقبول المشروط: للعناصر التي تحتاج إلى ضوابط وتعديلات.
- أوالرفض: للعناصر المخالفة للأصول الشرعية القطعية.
- وأخيراً اقتراح بدائل شرعية للعناصر المرفوضة.

---

(27) ينظرالمعاملات المالية المعاصرة مدخل تأصيلي، محمد عثمان شبير (عمان: دار النفائس 2020م).، ص:76-89.

(28) الريسوني، أحمد، بحث بعنوان:"الاجتهاد المقاصدي في المعاملات المالية"، (2019م) دار الكلمة، القاهرة، ص:145-167، داود، السيد حسين، بحث بعنوان: "منهجية تحليل المنتجات المالية المعاصرة من منظور شرعي". مجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية، (2023م) المجلد 31، العدد 3، ص:87-112.

المسألة الرابعة : دور الذكاء الاصطناعي في تحليل العناصر المستجدة : [29]

1. يمكن للذكاء الاصطناعي، تحليل العقود والمستندات المصرفية واستكشاف وتحديد العناصر المستجدة منها ومقارنة المعاملات الجديدة مع قاعدة بيانات المعاملات التقليدية لتحديد نقاط الاختلاف ومن ثم رصد الابتكارات المالية في الأسواق العالمية وتحليلها واستخدام تقنيات التعلم العميق (Deep Learning) لاكتشاف الأنماط غير المألوفة في المعاملات.

٢. يقوم الذكاء الاصطناعي بتصنيف العناصر المستجدة حسب طبيعتها ومجالها وتحليل الخصائص الهيكلية والاقتصادية والقانونية لكل عنصر ومن ثم تحديد الآثار المترتبة على كل عنصر من العناصر المستجدة ومقارنة العناصر المستجدة مع نظائرها في التراث الفقهي.

3. يساعد الذكاء الاصطناعي في تطبيق القواعد الأصولية والفقهية على العناصر المستجدة وتحليل مدى توافق العناصر المستجدة مع مقاصد الشريعة مع محاكاة عمليات الاستدلال والاجتهاد الفقهي باستخدام تقنيات الاستدلال المنطقي (Logical Reasoning) لتحديد الحكم الشرعي المناسب.

4. يمكن للذكاء الاصطناعي اقتراح تعديلات على العناصر المستجدة لتتوافق مع المتطلبات الشرعية عن طريق وتصميم بدائل شرعية للعناصر المرفوضة مع محاكاة سيناريوهات مختلفة لتقييم البدائل المقترحة واستخدام خوارزميات التحسين (Optimization Algorithms) لإيجاد أفضل الحلول المتوافقة مع الشريعة.

المسألة الخامسة: ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل العناصر المستجدة[30]

إن عملية تحليل العناصر المستجدة غير المنصوصة في المعاملات المصرفية مرحلة حاسمة في عملية صياغة الحكم الشرعي، ويسهم الذكاء الاصطناعي بدور محوري في تيسير هذه العملية وزيادة دقتها

---

(29)العساف، محمد، بحث بعنوان: "تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل النوازل المالية". مؤتمر المستجدات الفقهية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، (2022م)، ص: 234-256، الدوسري، مسفر، بحث بعنوان: "الذكاء الاصطناعي والاجتهاد الفقهي في المعاملات المالية المعاصرة". مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، (2022م)، المجلد 35، العدد 1، ص:45-67.

(30)المصري، رفيق، بحث بعنوان: "ضوابط استخدام التقنيات الحديثة في الاجتهاد المالي". مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، (2022م)، المجلد 37، العدد 3، ص: 124.

من خلال استكشاف العناصر المستجدة وتصنيفها وتحليلها وتطبيق القواعد الشرعية عليها وتتلخص الضوابط بالآتي:

1. الضوابط الشرعية

الالتزام بمنهجية الاجتهاد الشرعي المعتبرة مع مراعاة مقاصد الشريعة في المعاملات المالية، والتزام قواعد فقه المعاملات الأساسية كذلك الموازنة بين المصالح والمفاسد في العناصر المستجدة.

3. الضوابط التقنية

عن طريق دقة البيانات المستخدمة في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي مع مرونة النماذج وقابليتها للتطوير والتحديث مع تكامل مخرجات الذكاء الاصطناعي مع أدوات الاجتهاد التقليدية وضرورة الأمان والسرية في معالجة البيانات المالية.

٣.الضوابط المنهجية

عن طريق تنوع مصادر المعرفة المغذية لنماذج الذكاء الاصطناعي والشفافية في عملية تحليل العناصر المستجدة مع قابلية شرح القرارات واستنتاجات الذكاء الاصطناعي، وضرورة الإشراف البشري المتخصص على مخرجات الذكاء الاصطناعي.

ومع ذلك، تظل الحاجة قائمة إلى الإشراف البشري المتخصص على مخرجات الذكاء الاصطناعي لضمان سلامتها من الناحية الشرعية، والموازنة بين الاستفادة من التقنيات الحديثة والالتزام بالضوابط المنهجية والشرعية.

المسألة السادسة: أمثلة تطبيقية للذكاء الاصطناعي على المرحلة

تم عرض هذه المرحلةعلى نظام الذكاء الاصطناعي (كوبيلوت) [31] وهي مرحلة تحليل العناصر المستجدة غير المنصوصة.. فكانت النتيجة

(31) خدمة دردشة مدعومة بالذكاء الاصطناعي لدعم كفاءة المستخدم وانتاجية Microsoft ويقدم اقتراحات واسعة في عدة مجالات. مسرع التكنلوجيا. أندي باتزيزيو ١/ نوفمبر/٢٠٢٤م

المطلب السادس

تقويم أثر التركيبة المصرفية على الحكم الشرعي ودور الذكاء الاصطناعي في تطبيقه

تمثل التركيبات المالية المصرفية تحدياً كبيراً في الحكم الشرعي، إذ تتعدد العقود وتتداخل في منتج واحد مما يستدعي تحليل التداخل بين العناصر، ومدى تغيير التركيبة الكلية للحكم، ودراسة متأنية لكل عنصر وللتركيبة ككل؛ لأن المنتجات المصرفية المعاصرة أصبحت أكثر تعقيداً بسبب تداخل العقود وتركيبها، مما يتطلب آليات جديدة لتقييمها شرعياً، لذا سنتحدث في هذا المطلب عن مفهوم تلك التركيبات وأنواعها في المسائل التالية:

المسألة الأولى: مفهوم التركيبة المصرفية وأثرها على الحكم الشرعي.

المسألة الثانية: آليات تحليل التداخل بين عناصر التركيبة المصرفية.

المسألة الثالثة: دور الذكاء الاصطناعي في تقويم التركيبات المصرفية.

المسألة الرابعة: أمثلة تطبيقية للذكاء الاصطناعي على المرحلة.

المسألة الأولى: مفهوم التركيبة المصرفية وأثرها على الحكم الشرعي[32]

التركيبة المصرفية هي عبارة عن دمج عدة عقود أو معاملات في منتج مصرفي واحد لتحقيق غاية معينة، بحيث يصبح المنتج النهائي مركباً من عدة عناصر تعاقدية، والتركيبات المصرفية من حيث الحكم الشرعي، إما أن تكون تركيبات مقبولة شرعاً؛ وهي التي يكون كل عنصر فيها مشروعاً، وتكون الغاية منها مشروعة، مع مراعاة ضوابط العقود المركبة، أوتركيبات هي محل نظر؛ وهي التي قد يكون كل عنصر فيها مشروعاً منفرداً، لكن تداخلها يؤدي إلى محاذير شرعية، أوتركيبات غير مقبولة؛ وهي التي تحتوي على عناصر محرمة أو تكون الغاية منها التحايل على أحكام الشريعة.

---

(32) العمراني، عبد الله بن محمد بن عبد الله، العقود المالية المركبة دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية (السعودية: دار كنوز إشبيليا١٤٢٧ه)، ط١، ص:٥٦.

وهناك مجموعة من القواعد الفقهية المؤثرة في الحكم على التركيبات المصرفية وهي: [33]

1. قاعدة "العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني"
2. قاعدة "الحيل الممنوعة هي التي تناقض قصد الشارع"
3. قاعدة "ما حرم سداً للذريعة أبيح للمصلحة الراجحة"

لذا لابد من ضبطها ومراعاتها قبل النطق بالحكم الشرعي النهائي

المسألة الثانية: آليات تحليل التداخل بين عناصر التركيبة المصرفية[34]

1. تحليل العناصر المكونة للمعاملة المصرفية كل على حدة، حيث يتم في هذه المرحلة دراسة كل عقد أو عنصر في التركيبة من حيث أركانه وشروطه وتكييفه الفقهي للتأكد من مشروعية كل عنصر على حدة.

2. دراسة العلاقات البينية بين العناصر، وتشمل التتابع الزمني للعقود (هل هي معلقة أو متعاقبة أو متزامنة) والاشتراط المتبادل بين العقود، وكذلك تأثير كل عنصر في الآخر من حيث الشروط والتنفيذ.

3. تقييم التركيبة الكلية من حيث، الغاية والمقصد من التركيبة، ووجود الحيل الممنوعة والتحقق من عدم الوقوع في بيعتين في بيعة أو صفقتين في صفقة وكذلك التأكد من عدم اجتماع المعاوضة والتبرع في عقد واحد.

المسألة الثالثة: دور الذكاء الاصطناعي في تقويم التركيبات المصرفية[35]

يمثل تقويم أثر التركيبة المصرفية على الحكم الشرعي تحدياً معقداً يتطلب فهماً عميقاً للعناصر المكونة والعلاقات بينها. وقد أظهر هذا المطلب كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في تحليل هذه التركيبات وتقييمها شرعياً من خلال تقنيات متقدمة للتحليل والمحاكاة ودعم القرار، فدوره يتمثل في:

---

(33) الخن، مصطفى، البغا، مصطفى، الشربجي، علي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي (دمشق: دار القلم١٤١٣ه)، ط٦، ج:٤، ص:٦٠، المسعودي، محمد، الحيل (السعودية: مطابع الجامعة الإسلامية١٤٠٦ه) ط١٧، ص:١١٥، الشاوي، محمد بن صالح، التحفة المكية في توضيح أهم القواعد الفقهية (السعودية: أوقاف الشيخ محمد بن صالح الشاوي١٤٤٣ه) ص:١٧٣.

(34)ينظر العقود المالية المركبة دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية، عبد الله بن محمد بن عبد الله العمراني، ط١، ص:١٠١-١٠٨، حماد، نزيه، قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد (دمشق: دار القلم٢٠٠٧م) ص:٢٥٠

(35)الباحوث، عبد الله بن سليمان، بحث بعنوان:" الذكاء الاصطناعي وتطبياقته في التمويل الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك سعود٢٠٢٣م، السرحان، محمود بن علي، بحث بعنوان" الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الرقابة الشرعية المصرفية" مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية ٢٠٢٢م، الحصين، صالح بن عبدالله، بحث بعنوان" التخريج الفقهي للمنتجات المالية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مؤتمر المصارف الإسلامية، أبو ظبي ٢٠٢٢م.

1. تحليل هيكلية التركيبات المصرفية، يمكن للذكاء الاصطناعي إنشاء نماذج تحليلية متقدمة تحدد مكونات التركيبة المصرفية وخصائصها والعلاقات والروابط بين العناصر المختلفة ونقاط التداخل والتشابك التي قد تؤثر على الحكم الشرعي.

2. اكتشاف أنماط التحايل في التركيبات باستخدام خوارزميات تعلم الآلة، عن طريق تحديد أنماط معينة من التركيبات التي تشير إلى الحيل الممنوعة وتحليل سلاسل العمليات للكشف عن المخالفات الشرعية ثم المقارنة مع قاعدة بيانات للتركيبات المرفوضة سابقاً.

3. المحاكاة والاختبار الافتراضي للتركيبات المصرفية، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي إنشاء بيئات افتراضية لاختبار مختلف السيناريوهات التي قد تظهر في تنفيذ التركيبة وبيان تأثير تغيير بعض الشروط على الحكم الشرعي ومدى توافق التطبيق العملي مع المبادئ الشرعية.

4. دعم اتخاذ القرار في الهيئات الشرعية يساعد الذكاء الاصطناعي هيئات الرقابة الشرعية من خلال تقديم تحليل شامل للتركيبة المصرفية وبيان مواطن المخالفة واقتراح تعديلات على التركيبة لتصبح متوافقة مع الشريعة وتقديم بدائل شرعية مناسبة تحقق نفس الغاية الاقتصادية مما يساهم في دعم قراراتها.

ومع ذلك، يبقى دور الذكاء الاصطناعي مساعداً للفقيه والمجامع الفقهية في اتخاذ القرار النهائي، حيث إن الاجتهاد الشرعي يتطلب فهماً عميقاً لمقاصد الشريعة وأصول الفقه لا يمكن تفويضه بالكامل للآلة. وتبقى المسؤولية النهائية على عاتق العلماء والهيئات الشرعية في الموازنة بين المصالح والمفاسد وتقدير المآلات.

المسألة الرابعة: أمثلة تطبيقية للذكاء الاصطناعي على المرحلة

تطبيقاً عملياً لكيفية تقويم أثر التركيبة المصرفية على الحكم الشرعي للمعاملات المصرفية... تم عرض معاملتين مختلفتين على نظام الذكاء الاصطناعي كلود وكانت النتيجة:

الخاتمة

بعد استعراض البحث بمباحثه المختلفة، تتجلى أهمية توظيف الذكاء الاصطناعي في العملية الاجتهادية، خاصة في مجال صياغة الأحكام الشرعية للمعاملات المصرفية المعاصرة، والذي توصلنا إليه من هذا البحث هو أنه كيف يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي أن تكون أداة مساندة للفقيه المعاصر، عبر تسهيل المراحل الستة لصياغة الحكم الشرعي، بدءًا من التكييف المصرفي، مرورًا بتمييز الأوصاف، وتحديد الأركان، والإلحاق الفقهي، وتحليل العناصر المستجدة، وانتهاءً بتقويم أثر التركيب.

ورغم ما يتيحه الذكاء الاصطناعي من إمكانات هائلة، إلا أن تطبيقه في المجال الفقهي يواجه تحديات جوهرية، منها: الصعوبة التقنية في ترميز النصوص والقواعد الفقهية، وتعقيد المعاملات المصرفية المركبة، وتفاوت المصطلحات الفقهية بين المذاهب، إضافةً إلى خطر تغليب الشكل على المقصد، واحتمالية الاعتماد المفرط على التقنية دون مراجعة بشرية، ومن التحديات أيضًا محدودية البيانات، وصعوبة فهم السياقات الاجتماعية المؤثرة، وإشكالية تفسير قرارات الذكاء الاصطناعي، وما يترتب عليه من إشكاليات شرعية تتعلق بالمسؤولية والاعتماد على تلك النتائج.

ولمواجهة هذه التحديات، أكد البحث على عدد من الضوابط الشرعية والمنهجية، من أبرزها: ضرورة تحديث قواعد البيانات الفقهية باستمرار، واعتماد المراجعة البشرية لمخرجات الذكاء الاصطناعي، وإشراف هيئات الرقابة الشرعية على أنظمة الذكاء الاصطناعي، والتأكيد على أن هذه التقنية تُعد أداة مساعدة للمجتهد لا بديلًا عنه، مع مراعاة مقاصد الشريعة في المعاملات المصرفية، وكل ذلك لتعزيز التقنية المالية الإسلامية.

أما الآفاق المستقبلية، فتفتح الباب واسعًا أمام تطوير نماذج متخصصة للإلحاق الفقهي وتقويم التركيبات المصرفية، وإنشاء قواعد بيانات فقهية شاملة تراعي اختلاف المذاهب، وتطوير أنظمة تفاعلية تتيح تعديل المنتجات المصرفية بما يوافق الأوعية الشرعية، كما يمكن دمج الذكاء الاصطناعي مع تقنيات أخرى مثل البلوكتشين وإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة لتعزيز دقة الأحكام وتنفيذها الشرعي، ويسهم ذلك في بناء نظرية متطورة للمعاملات المالية الإسلامية قائمة على المعايير الموحدة والقرارات المبنية على أسس علمية متكاملة في بيئة التقنية المالية (فنتك).

ومن أبرز نتائج هذا البحث التأكيد على إمكانية بناء أنظمة ذكية قادرة على دعم المجتهد الفقيه دون أن تحل محله، مما يفتح المجال أمام تطوير أدوات علمية تضبط الاجتهاد الجماعي، وتُعزز فاعلية الرقابة الشرعية، وتُسهم في رفع جودة الأحكام المتعلقة بالمنتجات المصرفية المعاصرة، ويوصي الباحث في ختام هذا البحث بضرورة تعزيز التعاون بين المؤسسات الفقهية والتقنية، وإنشاء بيئة تشاركية تدمج بين أصول الفقه وقواعده والتقنيات الذكية ضمن إطار علمي دقيق، يحقق التوازن بين الأصالة والمعاصرة، ويخدم مقاصد الشريعة الإسلامية في الاقتصاد.

قائمة المراجع

- ابن أمير الحاج، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن الهمام(١٤٠٣هـ). التقرير والتحبير على تحرير الكمال (ط.٣). القاهرة: دار الكتب العلمية.
- أبو غدة، عبد الستار. (٢٠٢٠م). بحث بعنوان: "العقود الإلكترونية في ضوء الفقه الإسلامي"، مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
- الأشقر، محمد سليمان. (١٤١٨هـ). بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة (ط.١). عمان: دار نفائس.
- الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا، زين الدين أبو يحي السنيكي، أسني المطالب في شرح روض الطالب ومعه حاشية الرافعي الكبير. دار الكتاب الإسلامي.
- الباحسين، يعقوب بن عبد الوهاب. (١٤١٤ هـ). التخريج عند الفقهاء والأصوليين دراسة نظري تطبيقية تأصيلية. الرياض: مكتبة الرشد.
- الباحوث، عبد الله بن سليمان(٢٠٢٣م). بحث بعنوان:" الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في التمويل الإسلامي". مجلة الاقتصاد الإسلامي. جامعة الملك سعود.
- البخاري، علاء الدين (١٣٠٨ هـ). كشف الأسرار عن أصول البزدوي (ط.١). إسطنبول: شركة الصحافة العثمانية.
- الحصين، صالح بن عبد الله(٢٠٢٢م). بحث بعنوان:" التخريج الفقهي للمنتجات المالية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. مؤتمر المصارف الإسلامية، أبو ظبي.
- حماد، نزيه، قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد (دمشق: دار القلم٢٠٠٧م) ص٢٥٠
- الخضيري، عبد الله ومحمد العريفي. بحث بعنوان:" الذكاء الاصطناعي في الفتوى المالية وتحليل الاوصاف الشرعية استخدام التعليم الآلي". مجلة البحوث الفقهية والقانونية. جامعة القاهرة.
- الخن، مصطفى، البغا، مصطفى، الشربجي، علي. (١٤١٣ هـ)، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي. (ط.٦). دمشق: دار القلم.
- داود، السيد حسين. (2023م). بحث بعنوان:"منهجية تحليل المنتجات المالية المعاصرة من منظور شرعي". مجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية.
- الدوسري، مسفر. (2022م). بحث بعنوان :"الذكاء الاصطناعي والاجتهاد الفقهي في المعاملات المالية المعاصرة". مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز.
- الدويك، نداء عزيز (١٤٤٤هـ). رسالة ماجستيرالتكييف الفقهي للنوازل المعاصرة دراسة تأصيلية تطبيقية، بإشراف أ.د. حسن مطاوع الترتوري. القدس/فلسطين.
- الديبان، ديبان محمد. (١٤٣٢هـ). المعاملات المالية أصالة ومعاصرة (ط.٢). مصر: دار اللؤلؤة.
- الرفاعي، محمد نعيم. (٢٠٢٢م). بحث بعنوان: "الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المالية الإسلامية". مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية.
- الريسوني، أحمد. (٢٠٠٠م). نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي (ط.٢). الرياض، السعودية: الدار العالمية للكتاب الإسلامي.
- الريسوني، أحمد. (2019م). الاجتهاد المقاصدي في المعاملات المالية". دار الكلمة: القاهرة.
- الزحيلي، وهبة بن مصطفى. (٢٠١٨م). أصول الفقه الإسلامي. (ط.٤). دمشق: دار الفكر.
- الزحيلي، وهبة. (٢٠١٨م). المعاملات المالية المعاصرة. دمشق: دار الفكر.

- الزركشي، محمد بن بهادر. (١٩٩٤م). البحر المحيط في أصول الفقه. دار الكتبي.
- الزهراني، أحمد وعلي السبيعي. بحث بعنوان: "استخدام الذكاء الاصطناعي في التكييف الشرعي للمنتجات المصرفية دراسة تطبيقية". مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي.
- السبكي ،علي بن عبدالكافي المعروف بشيخ الإسلام، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي. (١٤٠٤هـ). الإبهاج شرح المنهاج (ط.١). بيروت: دار الكتب العلمية.
- السرحان، محمود بن علي.(٢٠٢٢م). بحث بعنوان" الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الرقابة الشرعية المصرفية". مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية.
- سعيد، محمد.(٢٠٢٢م). بحث بعنوان: "تطبيقات الرقابة الشرعية الآلية في المصارف الإسلامية"، المجلة العالمية للدراسات الفقهية المعاصرة.
- السلمي، عياض بن نامي. (١٤٢٦هـ). أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله (ط.١). الرياض: دار التدمرية.
- السويلم، سامي. (١٤٣٠هـ). قضايا في الاقتصاد والتمويل الإسلامي. الرياض: دار كنوز إشبيليا.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (١٩٩٧م). الموافقات في أصول الشريعة. (ط.١). القاهرة: دار ابن عفان.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسي. الموافقات في أصول الشريعة. تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان (ط.١). دار ابن عثمان.
- الشاوي، محمد بن صالح. (١٤٤٣هـ). التحفة المكية في توضيح أهم القواعد الفقهية. السعودية: أوقاف الشيخ محمد بن صالح الشاوي.
- شبير، محمد عثمان. (١٤٣٥هـ). التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية (ط.٢). دمشق: دار القلم.
- شبير، محمد عثمان. (٢٠٢٠م). المعاملات المالية المعاصرة مدخل تأصيلي. عمان: دار النفائس.
- شبير، محمد عثمان.(٢٠٠٧م). المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي. عمان: دار النفائس.
- الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب الشافعي، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، المحقق:مكتبة البحوث والدراسات. بيروت: دار الفكر.
- الشمري، محمد ناظم نوري. (٢٠١٧م). النقود والمصارف والنظرية النقدية.. عمان: دار زهران للنشر.
- عبد الوهاب، علي جمعة محمد.(١٤٢٢هـ). المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية .(ط.٢). القاهرة: دار السلام.
- العساف، محمد. (2022م). بحث بعنوان: "تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل النوازل المالية". مؤتمر المستجدات الفقهية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.
- العمراني، عبد الله بن محمد بن عبد الله. (١٤٢٧ هـ). العقود المالية المركبة دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية. (ط.١). السعودية: دار كنوز إشبيليا.

- العمراني، عبد الله. (٢٠٢١م). بحث بعنوان: "تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التكييف الفقهي للمنتجات المصرفية". المؤتمر الدولي للمالية الإسلامية. كوالالمبور.
- الغامدي، خالد سعيد المرزوقي. بحث بعنوان: "التنقيب عن البيانات في الفقه المالي تطبيقات الذكاء الاصطناعي لاستخراج الاوصاف الحاكمة". سلسلة أبحاث مركز دبي للإقتصاد الإسلامي.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي. تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي (١٤١٣ هـ). المستصفي (ط.١). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الفاسي، محمد الطيب. (١٤٢٥هـ). مفتاح الوصول إلى علم الأصول (ط.١). دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية.
- القحطاني، مسفر. (١٤٢٤ هـ). منهج السباط أحكام نوازل الفقهية المعاصرة. جدة: دار الأندلس الخضراء.
- القره داغي، علي محيي الدين. (٢٠٢١م). الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المالية الإسلامية. بيروت: دار البشائر الإسلامية.
- القره داغي، علي محيي الدين.(٢٠١٩م). المدخل إلى فقه المعاملات المالية المعاصرة. بيروت: دار البشائر الإسلامية.
- محمد، لمياء محسن. (٢٠٢٤م). مجالات الذكاء الاصطناعي تطبيقات وأخلاقيات. العربي للنشر والتوزيع.
- المسعودي، محمد. (١٤٠٦هـ). الحيل. (ط.١٧). السعودية: مطابع الجامعة الإسلامية.
- المصري، رفيق. (٢٠١٩م). عنوان البحث "تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المعاملات المالية الإسلامية". مجلة الاقتصاد الإسلامي.
- المصري، رفيق. (2022م). بحث بعنوان: "ضوابط استخدام التقنيات الحديثة في الاجتهاد المالي". مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت.
- المغربي، عبد الحميد. (٢٠١٩م). الإدارة المصرفية الحديثة. بيروت: المكتبة العصرية للنشر.
- الميمان، ناصر بن محمد. (٢٠١٤م). التكييف الفقهي للمعاملات المصرفية المعاصرة. مكة المكرمة: معهد البحوث والإحياء الإسلامي.
- الندوي، علي أحمد. (١٤١٩هـ)، القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي. دار عالم المعرفة.
- نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية – دولة الكويت (أغسطس ٢٠١٢ م)
- النملة، عبد الكريم بن علي بن محمد. (١٤٢٠هـ). المهذب في علم أصول الفقه (ط.١). الرياض: مكتبة الرشد.
- الهواري سيد. (٢٠١٨م). إدارة البنوك: مدخل تحليلي معاصر. القاهرة: دار الجامعات المصرية.
- وليد اليافعي، تكنلوجيا وحلول تقنية (٢٠ إبريل ٢٠٢٤م)
- أمانداهتلر. (٤/ مارس /٢٠٢٥م). ما هو الذكاء التوليد.
- جرامرلي. (١٦/ديسمبر/٢٠٢٤م). فهم الذكاء.
- ويكيبيديا موسوعة الحرة. (١٢/مايو/٢٠٢٥م).
- باتزيزيو آندي. (١/ نوفمبر/٢٠٢٤م). مسرع التكنلوجيا.

- ديميس هيسابين. (٦/ ديسمبر /٢٠٢٣م). نموذج الذكاء رلاصطناعي الأكبر والأكثر تطوراً لدينا. مدونة قوقل.

Abstract

Modern financial transactions in the banking sector are witnessing rapid and complex developments **that pose significant** challenges for Islamic jurisprudence. These challenges necessitate precise analytical tools to understand contemporary realities and accurately apply relevant Sharia rulings. This study aims to explore the role of artificial intelligence (AI) technologies in supporting the ijtihad process by applying them to the six mental stages a jurist undergoes when formulating a Sharia ruling on banking transactions.

The research adopts a methodology that combines the descriptive-analytical **approach to** establish the theoretical framework, the inductive method to identify relevant AI applications, and the applied method to present a practical more than four models using the AI system to implement these stages on a real-life banking transaction

The significance of this study lies in providing a detailed explanation of the six mental stages: banking characterization of the transaction, identification of relevant legal attributes, determination of the fundamental pillars, jurisprudential classification, analysis of unprecedented elements, and assessment of composite effects on the ruling. The study demonstrates how AI can assist in each stage using tools such as natural language processing (NLP), reasoning algorithms, decision support systems, and predictive analytics.

The central research problem revolves around how AI can be employed to enhance the accuracy and efficiency of the jurist's mental processes in deriving rulings, while maintaining adherence to Sharia principles. The findings affirm the possibility of developing intelligent systems capable of supporting—without replacing—the jurist in the process of legal derivation (istinbat). The study concludes with several recommendations, including the development of standardized Sharia databases, establishing legal controls for the use of AI in fatwa issuance, and fostering collaboration between Sharia and technological institutions.

The researcher emphasizes the necessity of integrating the principles of Islamic jurisprudence with artificial intelligence technologies within a rigorous academic framework. This integration will strengthen the effectiveness of Sharia supervisory boards and enhance the quality of rulings related in the fintech (financial technology) environment to modern Islamic banking products.

Keywords:

Artificial Intelligence, Mental Stages, Jurisprudential Characterization, Banking Transactions, Islamic Fintech.

Artificial intelligence and Sharia supervision in the financial technology (FinTech) environment: foundational starting points for formulating Sharia rulings for banking transactions.

Dr. Awatif Mohammed Al-Abdulhadi

Assistant Professor

Department of Fiqh and Usul al-Fiqh